سوريا إلى أين؟
حوار مع حازم نهار

خاصّ بـ الآداب

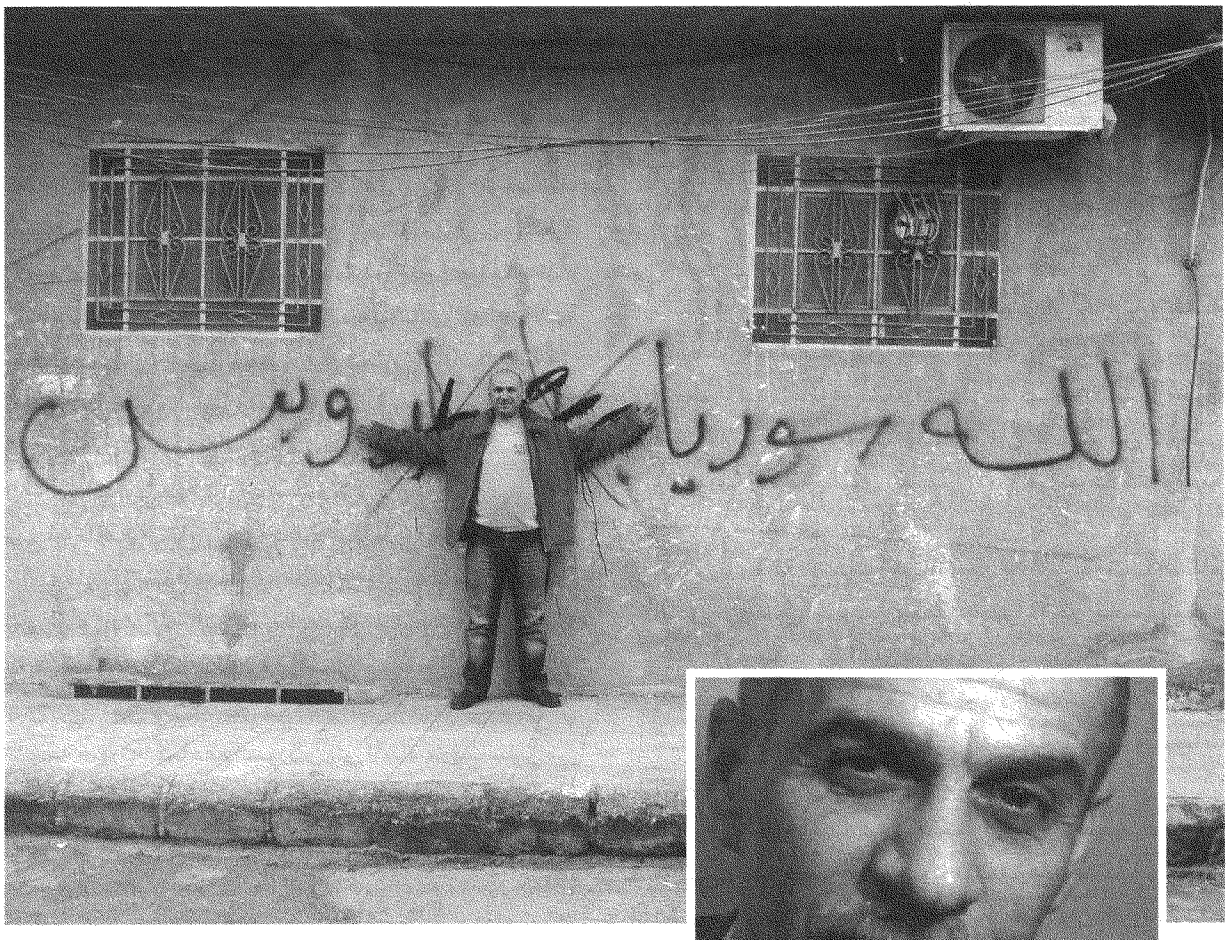

الدكتور حازم نهار كاتب وسياسيّ سوريّ معارض. له عدّة كتب، منها: مسارات السلطة والمعارضة في سورية (٢٠٠٨). **ترجم عن الإنكليزيّة أكثرَ من عشرة كتب، منها:** سورية: الاقتراع أم الرصاص، وسورية: ثورة من فوق. **رئيس تحرير المجلة الفكريّة الحقوقيّة،** المشكاة. **وهو ناشط سياسيّ، ساهم في بناء «هيئة التنسيق الوطنيّة» و«المجلس الوطنيّ السوريّ» لكنه ليس عضوًا في أيّ منهما. يعمل حاليًّا من خلال «المنبر الديمقراطيّ السوريّ» الذي يضمّ عددًا من الكوادر الثقافيّة والسياسيّة.**

من المفيد الإشارة إلى أنّ الآداب، **وحرصًا على المزيد من الموضوعيّة، ستعمد في الأعداد القادمة إلى إجراء حوارات مع مثقفين وسياسيين من مشارب مختلفة.**

١- ما طبيعةُ الحراك الشعبيّ - بواعثه، محرّكاتُه، والتعديلاتُ التي جرت عليه في سياقِ الصراع المفتوح ودمويّة النظام؟

ما يحدث في سورية ثورةٌ حقيقيّةٌ ضدَّ نظام مستبدٍّ وفاسد. وأسبابُها موجودةٌ منذ زمنٍ بعيدٍ في الميادين كلّها، في السياسةِ والاقتصاد وأحوالِ المجتمع، وما حدث في درعا كان بمنزلة أسباب مباشرة فحسب. وقد حمل شعاراتِ هذه الثورة مجموعةٌ من النشطاء المدنيّين، ونعرف كيف حاول النظامُ بكلِّ قدرته تحييدَهم، عبر القتل أو الاعتقال، من أجل ترك الشارع الثائر من دون بوصلةٍ أو توجّهاتٍ واضحة.

لكنّ عندما نتحدّث عن حركةٍ شعبيّةٍ على مدار أكثر من عام، فمن الطبيعيّ أن تصيبها تعديلاتٌ في بنيتها وتوجّهاتها، مصدرُها ذاتيٌّ أو موضوعيّ، بحكم الظروفِ السياسيّة والميدانيّة التي تحيط بها. وقد حدث تطوّرٌ سلبيٌّ عندما دخلت القوى السياسيّة على خطّ الثورة وبدأتْ تنقلُ إليه أمراضَها ومصالحها، وتجلّى ذلك في رفع شعارات إيديولوجيّة في بعض الأماكن، وتسييس عمليّات الإغاثة بحيث تصلُ أموالُها إلى فئات دون غيرها. وهنا أصبحنا أمام بوادر انقسام في الحراك الشعبيّ بين تيّاراتٍ مختلفة.

كذلك ساهم ارتفاعُ وتيرة عنفِ النظام، ومحاولتُه إضفاءَ طابعٍ طائفيٍّ لعنفه ضدَّ المتظاهرين، في ظهور ردّات فعلٍ لدى بعض الشرائح التي استجابت، تحت سياطِ العنف، للعبةِ النظام. وفضلاً عن ذلك، قام النظامُ بإطلاق سراحِ الكثير من الجنائيّين كي يَدخلوا في الحراك الشعبيّ ويسهموا في تشويه صورته؛ كما دفع السوريّين إلى اتّخاذ موقفٍ سلبيٍّ من العسكريّين المنشقّين عن طريق نسبةٍ ما يقومُ به الجنائيّون إلى «الجيش الحرّ.»

صحيح أنّ بعضَ أجزاء الحراك الشعبيّ بدأتْ تصدّر خطابًا دينيًّا. لكنّ الصحيح أيضًا أنه عندما تتركُ شعبًا وحيدًا وأعزلَ تحت نيرانِ نظامٍ لا يَرحم، نظام يحوّل حياتَه كلَّ يوم إلى جحيم، فإنّ هذا الشعب سيلجأ إلى ما يعينه على التحمّل بحسب ما ورث من ثقافته. ولا يمكن وضعُ الملامة على الشعب، وبالتأكيد ليس المطلوبُ من شعبٍ يُقتَل أن يغنّي لفيروز!

من جانبٍ آخر، نمتْ توجّهاتُ الناس وقناعاتُهم عمومًا في ظلِّ بيئةٍ سياسيّةٍ ـ ثقافيّةٍ يسيطر عليها النظامُ بشكلٍ مطلق. فالنظامُ امتلك، لمدّة نصف قرن، الأرضَ السوريّة وما عليها، وأجهزةَ الدولةِ، والجامعات والمدارسَ، والإعلامَ، والجوامعَ، وغيرها؛ فمن البديهيّ القولُ إنّ الثقافة السائدة في المجتمع السوريّ هي مِنْ إنتاجه بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر. وقد أظهرت الثورةُ هشاشةَ ثقافة النظام «العَلمانيّة» التي لم تلامسْ إلا السطحَ، وسرعان ما رمى بها السوريّون، ليَظْهر أنّ النظامَ وحزبَه الحاكم لم يكونا إلا على شاكلةِ أيّ نظامٍ سلفيٍّ في العالم.

٢- ما هي آليّةُ عمل النظام، وكيف ينعكس ذلك في سلوكه من الحراك الشعبيّ والمجتمع والدولة؟

كان واضحًا لي منذ البداية أنّ النظام لن يعترف بأنّ ما يحدث في سورية ثورة، لأنّ هذا ببساطةٍ ينزع «شرعيّتَه» المزعومة؛ ولذلك اعتمد آليّةً إعلاميّةً تقوم أساسًا على تشويه الحراك الشعبيّ. ويظهر أنّ النظامَ أسند إلى مواليه ومحازبيه العمل، استنادًا إلى القاعدة الآتية: «تصرّفوا بشكلٍ طائفيّ كي تَدفعوا الآخرين إلى الردّ بشكلٍ طائفيّ، ومن ثَمّ تكون النتيجةُ انفضاضَ بقيّة المجتمع عن الثورة وأصحابها.»

كذلك فَرَضَ النظامُ خيارَ تحويل البلد إلى خرابةٍ وإشاعة الفوضى أمام السوريّين، ونشر هذا في إعلامه وممارساته. واتّضح ذلك جليًّا في شعاراتٍ على شاكلة: «الأسد أو نحرق البلد،» و«الأسد أو لا أحد.» وبالطبع فإنّ التخوّف من الفوضى والحربِ الأهليّة يشكّل العنصرَ الأبرزَ في تردّدِ كتلةٍ واسعةٍ إزاء المساهمة في الحراك الشعبيّ.

يمكن ببساطة الاستنتاجُ أنّ التفجيرات التي يقوم بها النظامُ اليوم، وبعضها صوتيٌّ فيما بعضُها الآخر يذهب نتيجتَه ضحايا، غايتُها بثُّ القلق في نفوس السوريّين، ودفعُهم إلى تفضيل بقاءِ الوضع الراهن على خيار الفوضى، وكأنّ النظام يُنذر الجميعَ بأنّ الاستمرار في المطالبة بالحرية وبإسقاط النظام من شأنه أن يجعلهم يخسرون حياتَهم كلَّها.

ما زال النظام يعتقد أنّه سيُخضِع الثورةَ، وسيعيد البلدَ إلى سابق عهدها، فيقوم من ثم، وبحسب مزاجه، بتقديمِ رتوشاتٍ تجميليّة تُظهر أنّه صاحبُ رؤيةٍ إصلاحيّة، وأنّ الثورة لم تكن إلا تخريبًا ومؤامرة. لكني أعتقد أنه واهم، وما عاد بالإمكان العودة إلى الوراء.

٣- هل هناك إمكانيّةٌ لأن يتجاوز النظامُ تصلّبَه وحلولَه الأمنيّة باتّجاه عملٍ سياسيّ؟ بعضهم يقول إنّ طرحَ المعارضة لفكرة «لا للحوار» قاد إلى المزيد من الدمار والقتل. ما رأيكم؟

لا يمتلك النظام السوريّ لا النيّةَ ولا القدرةَ على السير في حلٍّ سياسيّ. فالنظام الاستبداديّ في طبيعته مغرور، ولا ينظر الى سورية والسوريّين إلا من زاوية بقائه. وعندما يَطرح مقولةَ «الحوار» فهو لا يعني من خلالها أبعدَ من جلبِ الآخرين إلى ساحته، وإدراجِهم في الآليّاتِ التي شيَّدها على

مدار أربعين عامًا، مع إجراءِ بعض التعديلات التي لا تمسُّ بجوهر النظام. وما زال يعرض «الحوارَ» بمنطق أنه صاحبُ البلد، وأنّ الآخرين مجرّدُ ضيوفٍ عليه. وقد اتّضحتْ نتيجةُ «الحوار» المقصود سلفًا بالنسبة إليّ، وهو الذهابُ نحو سورية لتكونَ كمصر في عهد مبارك، أي ليستمرّ النظامُ بآلياته مع تعدّديّةٍ فارغةٍ لا تهشّ ولا تنشّ، وليس مستبعدًا أن يسمّي ذهابه نحو حوار كهذا إنجازًا من إنجازات حركته التصحيحيّة أو إحدى علائم مسيرته التطويريّة والتحديثيّة!

لا يستطيعُ النظام، ولو أراد، الذهابَ نحو حلٍّ سياسيٍّ حقيقيٍّ وجديّ، لأنّ ذلك متخارجٌ مع طبيعته وبنيته، ولأنّ أيّ حلٍّ سياسيٍّ جديٍّ كفيلٌ بهدم كلّ أركان النظام

لا يستطيعُ النظام، ولو أراد، الذهابَ نحو حلٍّ سياسيٍّ حقيقيٍّ وجديٍّ، لأنّ ذلك متخارجٌ مع طبيعته وبنيته، ولأنّ أيّ حلٍّ سياسيٍّ جديٍّ كفيلٌ بهدم كلّ أركان النظام. فالحوار الحقيقيُّ والتعدّديّة والاعترافُ بالآخر وبحقوقِ الإنسان والجماعات، كلّها غير واردة في قاموسه، وليست لها دلائلُ أو نُقَطُ ارتكازٍ في كلِّ تاريخه، ومن ثمّة فهو لا يتعامل مع الاحتجاج الشعبيّ إلا بالقتل والاعتقال والتعذيب والتشريد وهدم البيوت والتشهير بالمعارضين وتشويهِ أيّ تحرّكٍ شعبيّ. وهو لا يريد من المجتمع السوريّ إلا أن يكونَ متفرّجًا وصامتًا ومباركًا لكلِّ ممارساته.

بعض الموالين يثيرون السخريةَ عندما يطالبون بالصبر والتوقّفِ عن التظاهر تحت شعارِ «إعطاء النظام الفرصةَ لتطبيق الإصلاحات،» أو «تأييدِ مسيرة الإصلاح،» وكأنّ النظامَ جاء إلى الحكم اليوم ويحتاج إلى فرصةٍ لإثبات أهليّته، أو كأنّ مرورَ اثنيْ عشر عامًا في حكم مطلق غيرُ كافٍ لإبداء الرأي في طبيعة النظام وتوجّهاته وأدائه. والواقع أنّ هذه الفترةَ كافيةٌ لقلب سورية رأسًا على عقب لو توافرت النيّةُ والإرادة.

ومع ذلك طرحت المعارضةُ السوريّة في الداخل رؤيتها لأيِّ حوارٍ وطنيّ، وكان ذلك في بدايات الثورة، وتحديدًا في بيانٍ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١١ باسم «برنامج النقط الثماني لأجل إطلاق الحلّ السياسيّ في سورية.» هذه النقط هي: وقفُ القتل وسحبُ الجيش والأجهزة الأمنيّة، الإفراجُ عن جميع المعتقلين، وقفُ الحملة الإعلاميّة للنظام ضدَّ المتظاهرين، ضماناتٌ قانونيّة للتطبيق الفعليّ لرفع قانون الطوارئ والأحكامِ العرفيّة، لجنةٌ تحقيقٍ مستقلّةٌ ونزيهة لتقديم كلّ المسؤولين عن إطلاق النار على المتظاهرين إلى محاكماتٍ عادلة، السماحُ بدخول مختلفِ وسائل الإعلام ولجان حقوق الإنسان، ضمانُ حقِّ التظاهر السلميّ بموجب علمٍ وخبرٍ وحسب، الإعلانُ الرسميُّ عن البدء بالحلّ السياسيّ عبر الإقرار أولاً بإلغاءِ المادة الثامنة من الدستور والاعتراف القانونيّ بحقِّ تبادل السلطة.

في المحصّلة، «الحوار» ليس كلمةً إيجابيّةً أو سلبيّةً؛ فهو في جوهره تفاوضٌ، والتفاوضُ خاضعٌ بالضرورة لموازين القوى، ولن يقبلَ النظام بحوارٍ ندّيّ ومنتجٍ وحقيقيّ يؤدّي إلى بناء سورية جديدة ــ لا مجرّد القيام برتوشاتٍ تجميليّةٍ ــ إلا إذا تحقّق تهديدٌ حقيقيٌّ لسلطته.

٤- ما سرُّ تعدّد مواقف المعارضة من النظام؟ هل هناك شقٌّ إيديولوجيّ، كالنظرة العدائيّة إلى الخارج، وتحديدًا الغرب؟ وهل للحساسيّات الطائفيّة انعكاسٌ في ذهنيّةِ الفاعلين السياسيين، وقراراتهم؟

أعتقد أنّ تشخيص النظام معروفٌ لدى جميع أطراف المعارضة: وهو أنّ النظام بنيةٌ مغلقةٌ، عصيّةٌ على التغيير، وغيرُ قادرةٍ عليه، ولا راغبةٌ فيه. ومنذ انتهاء ربيع دمشق كانت المقولةُ الدارجة في أوساط المعارضة هي أنّ «النظام لا يَصلُح ولا يُصلِح ولا يُصلَح.» فالنظام ليس أكثر من سلطةٍ ضيّقةٍ، مستعدّةٍ لسفك دماء السوريين واضطهادهم بلا هوادة، من أجل الإبقاء على هيمنتها على البلاد، ولن تتوانى في استثارة العنف والطائفيّة والتدخّلات الأجنبيّة كي لا ترحل.

لكنْ تختلف طريقةُ التعبير عن هذا التشخيص، ومن ثمّة يختلف إعلانُ الموقف الواضح من النظام بين فترةٍ وأخرى، واستنادًا إلى موازين القوى القائمة، أو بحكم القراءاتِ المختلفة للظروف القائمة. بعضُ قوى المعارضة تنظر بعدم ثقةٍ إلى قدرة الحراك الشعبيّ على إسقاط النظام، وترى ضرورةَ تحقيق مكتسباتٍ سياسيّةٍ للمعارضة والمجتمع السوريّين عن طريق استغلال الضغط الشعبيّ الذي سيستطيع النظامُ في المحصّلة السيطرةَ عليه، خصوصًا لاقتناع تلك المعارضة أنّ بعض الدول الإقليميّة تحرسه ولن تسمحَ بزواله، فضلاً عن رعاية روسيا والصين. بعضُ القوى الأخرى ترى أنّ المطلوب في هذه اللحظة هو إجبارُ النظام على إجراء تغييراتٍ جوهريّةٍ تسمح بإسقاطه على مراحل، ويعزّون هذا التوجّه إلى أنّ النظام قادرٌ على إحراق البلد والدولةِ إنْ شعر أنّ حتفه قد آن. قوًى أخرى تمارس السياسةَ على أرضيّة الحقد القديم على النظام، وترى نفسَها قادرةً على الدخول في معركةِ كسر عظمٍ مع النظام. قوًى رابعة طرحتْ شعارَ

«إسقاط النظام» استنادًا إلى المزاج الشعبيّ فقط، وطمعًا في الحصول على تأييد الشارع، من دون أيّة خطّةٍ للمستقبل. قوًى خامسة مقتنعة بأنّ «الخارج» معنيٌّ بإنهاء النظام، ولا تمتلك أيّة طريقةٍ أخرى لإنجاز هذا التحوّل. لكنّ من الضروريّ أن نلاحظَ أنّ جميع القوى المعارضة مربكة، ولا تمتلك أيّة خططٍ حقيقيّةٍ لأهدافها الآنيّة والإستراتيجيّة.

٥- كنتَ من أوائل مَن دعوا إلى إطارٍ مشتركٍ للمعارضة، من لقاءات دمشق والدوحة إلى اسطنبول، وشاركتَ في وضع أسس «هيئة التنسيق الوطنيّة»، وبعدها انسحبتَ، لتبادر مع آخرين إلى تشكيل «المنبر الديمقراطيّ السوريّ». كيف نفهم رأيك في المعارضة القائمة، وإلى أين تتّجهون في «منبركم»؟

ليس المقصودُ من وحدة المعارضة السعيَ نحو إيجاد شكلٍ تنظيميٍّ واحدٍ ونهجٍ واحدٍ وبرنامجٍ سياسيّ واحد، بل إنّ هذه الوحدة تعني التوافقَ على مبادئ وأساسيّاتٍ عامّةٍ، وتوفيرَ إطارٍ تنظيميٍّ يسمح لأطرافها بالحركة الحرّة والمحافظة على برامجها الخاصّة وهياكلها التنظيميّة. الوحدة بهذا المعنى تسمح بتوزيع الأدوارِ والتكامل بينها، خصوصًا في هذه المرحلة، لصالح تحقيق الأهدافِ الأساسيّة.

استندتْ دعوتنا إلى وحدةِ المعارضة إلى ضرورة عدم فسح المجالِ للنظام ليلعب على خلافات أطرافِ المعارضة، وقطعِ الطريق على السلوكيّات والتصريحات الفرديّةِ غير المسؤولة باسم المعارضة السوريّة، وضبطِ إيقاع حركة السوريين في الخارج التي أصيبت بحالةٍ من الإسهال المستشري التوّاق إلى عقد المؤتمرات والإعلان عن مبادراتٍ جديدة. كما استندتْ إلى تطمين الشارع السوريّ إلى إمكانيّة وجود كتلةٍ سياسيّةٍ قادرةٍ على إدارة فترةٍ انتقاليّة، وإلى إبلاغ الخارج بوجود بديل مناسبٍ مرحليًّا ومؤقتًا، ولاسيّما مع إدراكنا أنّ النظام سيمنع تشكّلَ تمثيلٍ سياسيٍّ من صلب الحركة الشعبيّة الاحتجاجيّة، وسيسعى إلى تقطيع أوصالِ المدن ومنع السوريّين من الاختلاط بعضهم ببعض.

لكنّ، للأسف، كانت القاعدةُ التي تنتظم سلوكَ المعارضة السوريّة بكلّ قواها وتيّاراتها، هي: «لا أحد مستعدّ للانضمام إلى أيّ أحدٍ، ولا أحد مستعدّ للتجاوب مع مبادرةِ أحد، والكلّ يدعو الكلَّ إلى مبادرته الخاصّة.» وهذا أحدُ الأسباب الجوهريّة في الإخفاق الحاصل.

الحقّ أنّ مصطلح «المعارضة» لا معنى له في ظلّ وجود نظامٍ استبداديٍّ شموليّ، لأنّ الاستخدامَ الصحيح لهذا المصطلح لا يكون إلا في ظلّ نظامٍ ديمقراطيٍّ شرعيّ. لكننا استخدمناه في الماضي، تجاوزًا، للدلالة على القوى الرافضةِ للنظام، ولم يعدْ لاستخدام هذا المصطلح أيُّ مبرّرٍ مع انطلاقة الثورة السوريّة. غير أننا استخدمناه أيضًا جسرًا مؤقتًا للعبور إلى مرحلةٍ جديدة.

أعتقد أنّ الثورةَ تعني بالضرورة خلقَ نظامٍ جديدٍ وقوى جديدة. لذلك من الطبيعيّ أن تتحلّلَ جميعُ القوى التي اندرجتْ في الماضي، وما زالت، تحت اسم «المعارضة.» ولا بدَّ أنّ المستقبل سيسمح بتشكيل قوى جديدةٍ مدنيّةٍ وسياسيّةٍ تقطع مع النظام والمعارضة على حدٍّ سواء، ثقافةً وممارساتٍ. فالأساس في هذه اللحظة هو فسحُ المجال للثورة الشعبيّةِ كي تعبّر عن نفسها، لا بروزُ (وتنافسُ) أحزاب المعارضةِ التي سيعاد تشكيلُها وصياغتُها في ضوء إنجازاتِ الثورة، وخصوصًا أنّ سورية مقبلةٌ بالضرورة على مرحلةٍ يعاد فيها تشكيلُ الأحزاب ورسمُ اصطفافاتٍ سياسيّةٍ جديدة.

أمّا بالنسبة إلى «المنبر الديمقراطيّ،» فهو كتلةٌ تشاركيّةٌ وتعاونيّةٌ من الكوادر الثقافيّة والسياسيّة والفنيّة والمدنيّة والشبابيّة والنشطاء. وهو ليس كتلةً سياسيّةً أو حزبًا سياسيًّا، ولا يطرح نفسه منافسًا أو بديلاً لأحد، وإنّما هو ميدانٌ للتفكير والعمل وإنضاجِ الرؤى والتصوّرات حول الثورةِ والمرحلة الانتقاليّة ومستقبل سورية، وساحةٌ يتمُّ فيها بناءُ التوافقات وإنضاجُ المشتركات بين أطيافٍ سياسيّةٍ وفكريّةٍ متنوّعة. لذا يرى «المنبر» أنّ له دورًا رقابيًّا وأخلاقيًّا ضروريًّا بمقدار نجاحه في أداءِ هذه المهمّات، وبمقدار ما يمكن أن يستجلبه من ثقةِ الآخرين به.

٦- كيف تقوّم أداءَ المعارضة منذ بداية الثورة؟

أمراض المعارضة السوريّة أعرفُها جيّدًا منذ زمنٍ بعيد. بعضُها ذاتيّ، وبعضُها الآخر موضوعيّ. ومنذ بداية الثورة كانت لقاءاتي الإعلاميّة مربكةً كلّما أتت سيرةُ المعارضة، إذ يتنازعني موقفان: هل المطلوبُ التستّرُ على وضعها المزري، وإظهارُها بمظهر الكتلة الواحدة المتوافقة ضدَّ النظام؟ أم المطلوب نقدُها ونشرُ أمراضها على الملأ لدفع السوريّين إلى تجاوزها في لحظةٍ سياسيّةٍ مفصليّة؟

لقد تكشّفتِ الأشهرُ الماضية عن نواقصَ عديدةٍ في المعارضة السياسيّة بالمجمل، ومنها: ظاهرةُ الكلّ ضدَّ الكلّ، وحملاتُ تشهيرٍ دائمةٍ على مستوى الكتل السياسيّة والأفراد، وظاهرةُ الذات الفرديّة التي تضع نفسها فوق الجماعةِ والبلد والثورة، والسعيُ إلى الكسب المؤقّت، والتنازعُ على المناصب على حسابِ الرؤية الإستراتيجيّة والسياسيّة، وظاهرةُ اختزال السياسة إلى مجرّدِ شعارات، وظاهرةُ «الشبّيحة الجدد»

الذين يستندون إلى أرضيّة النظام السياسيّة ذاتها، وظاهرةُ البلاهة السياسيّة التي جعلت الجميعَ «يفهم ويعرف كلَّ شيءٍ» فجأةً وبلا تعب.

من الجديـر هنا القول مـع إلياس مرقص إنّ السياسةَ مـن دون جناحَي الفكر والأخلاق تتحوّل إلى مجرّدِ «زعبرة،» وإلى عملٍ لا طائل منه. وربما هذا ما يجعلني أصف البعضَ بأنّهم مجرّدُ طفيليّاتٍ تعتاش من أخطاء النظام وحسب، لا من نتاجِ أفكارهم وأعمالهم ومبادراتهم.

ولعـلّ الأسوأ كان سعيَ البعض إلـى اللعب على مشاعر الناس بهـدفِ الحصول على المكاسـب والتأييد، ونسـوا أنّ الشعبَ يقول كلمتَه دائمًا بالاستناد إلى معطياتٍ معيّنة، وعندما تتغيّر المعطيـات يتغيّـرُ رأي الشعب؛ فأيُّ قولٍ للشعـب هو قولٌ غير نهائـيٍّ، وأيُّ تأييدٍ من الشعب لفـردٍ أو مجموعةٍ هو تأييدٌ غير نهائيّ.

إذا كان السياسيّ أو المثقّف يبني خياراتِه ومواقفَه بالاستنادِ فقط إلى رأي الناس في لحظةٍ معيّنة، فلا ضرورةَ لوجوده، إذ لا معنى لوجوده إذا لم يكن قادرًا على التأثير في رأيهم ومالكًا لرؤيـةٍ استشرافيّةٍ للمستقبل بعد اختزانه لمعطيات الحاضر. وفـي المقابل، إذا كان يبني خياراته فقط استنادًا إلى الأفكار والإيديولوجيات التي يحملها فهو حكمًا في عداد الموتى، ولن ينتجَ إلا سياساتٍ مفتقدةً إلى الحياة.

إذا كان السياسيّ أو المثقّف يبني خياراتِه بالاستنادِ فقط إلى رأي الناس في لحظة معيّنة، فلا ضرورةَ لوجوده. وفي المقابل، إذا كان يبني خياراتِه فقط استنادًا إلى الأفكار التي يحملها فهو حكمًا في عداد الموتى

٧- كيف تنظر إلى تعامل المعارضة مع العسكرة والتدخّل الخارجيّ؟ ما نظرتكم إلى الجيش السوريّ الحرّ؟

تعاملـت المعارضـة السوريّـة مـع أغلـب القضايـا بإحـدى طريقتين: إمّـا بأخلاقيّاتٍ تطهّريّةٍ تعفيفيّـة؛ وإمّا ببراغماتيةٍ مغاليـةٍ وتخيف الكتلـةَ الكبرى مـن السوريّيـن. الأخلاقيّات التطهريّـة مصدرُها إيديولوجيٌّ عفن، والبراغماتيّة المفرطة مرتكزاتُهـا فـي الغالـب ذاتيّة ومصالـحُ شخصيّـة أو حزبيّة ضيّقـة. وتترتّبُ على هاتين الطريقتين في التعاطي مع الأمور السياسيّـة أمراضٌ وأخطـاءٌ خطيرةٌ، إمّا من فـرط التطهّر، وإمّا من ارتفاع منسوبِ القذارة.

مـا أعرفـه أنّ السياسـيّ لا يتخلّى عـن مهامّه فـي أيّة لحظة سياسيّـة. لم أكن مـع عسكرة الثـورة بالمطلق، لكـنّ عندما تصبـح العسكـرة أمرًا واقعًا رغمًـا عني، فعلـيَّ أن أنتقلَ إلى مهمّةٍ أخرى، هي محاولـة تنظيمها وضبطها لتكونَ في أضيق نطـاقٍ ممكنٍ، لا أن أجلسَ وأستمرَّ في خطابٍ شتّامٍ للعسكرة، أو أعتـزل السياسـة لأنّ الواقعَ لم يذهب في الاتجاه الذي أريده.

لا نستطيـعُ التحـدّثَ اليـوم عـن «الجيش الحـرّ» وكأنه جيشٌ واضحُ المعالمِ والقـوام. لكنّ يمكن القول إنّ أيّـة رؤيـةٍ لا تضـع التعامـلَ مع قضيّـة الجيـش الحرّ علـى جدول أعمالهـا هـي رؤيةٌ قاصـرةٌ، إذ إنّ تحوّلَ هذا الجيش إلى حقيقةٍ واقعة، أأحببنا ذلك أمْ كرهناه، يتطلّـب وضعَ رؤيـةٍ للتعامل معه. ولا شكّ فـي أنّ وضعَ معايير لهـذا الجيـش ولعمليّة العسكـرةِ قـد أصبح أمرًا فـي منتهى الضرورة: كعمل هذا الجيش تحت مظلّةٍ سياسيّةٍ واحدة خلال الفتـرة الانتقاليّة حتى يعادَ النظرُ فـي إعادة هيكلة المؤسّسة العسكريّة؛ والتزامِه التقاليدَ العسكريّة والأخلاقيّاتِ المعروفة في التعامل مع المدنيين والأسرى؛ وتحديدِ مهامّه في حيّزين همـا حـقُّ الدفاع عـن النفس وحمايـةُ التظاهـراتِ السلميّة؛ وعـدمِ اتخـاذ الانشقاقـات لأيٍّ طبيعـةٍ مذهبيّـةٍ أو طائفيّة؛ والحرصِ على إبراز الـروح الوطنيّة الجامعـة؛ والتأكيدِ على أنّ الجوهرَ هو المظاهـراتُ السلميّةُ والمقاومة المدنيّة. لذا، يُفترض أن ندين أيَّ عمـلٍ عسكريٍّ لا يلتزم بهـذه المعايير، لأنـه دون ذلك يمكنُ أن تسيـرَ الثورةُ بعيدًا عن الأهداف التي أعلنتهـا لنفسها، وقد تكون الفوضى هي المصيرَ الذي ينتظر السوريين آنذاك.

أمّـا ما يخصُّ مسألة التدخّـل الخارجيّ، فلا تكفـي مناقشةُ الأمـر بإحـدى كلمتين، نعـم أو لا، لأنهما تعبّـران عن طفولةٍ سياسيّـة، ويُفترض أن نتجـاوزَ هـذه المرحلـة. فـأيُّ خيـارٍ سياسـيٍّ يُفترض أن يوضع فـي ميزان الربـح والخسارة من زاويـةِ المصلحة الوطنيّة. يجب أن نتحـدّثَ ونناقشَ تفاصيل هـذا التدخّل ــ إنْ كان مطروحًا ــ وآليّاتـه ومراحله ووسائله وأطرافـه ومدّتـه وتأثيراتـه ونقطـه الإيجابيّـة والسلبيّة من زاويـةِ مصالح سورية والسوريّين، الوطنيّة والقوميّة، بحيث لا يجري الانتقاصُ من سيادة سوريـة ووحدتها أرضًا وشعبًا، أو التفريـطُ بحقوق السوريّين، أو ضربُ الـدورِ البديهيّ لسورية فـي محيطها العربـيّ. وعندمـا نناقش ونتّفقُ علـى كلّ ذلك، يمكن وقتَها تحديدُ موقفٍ واضحٍ من الموضوع.

وفي الحقيقة، لا المطالبون بالتدخّل قادرون على إقناع العالم بالتدخّل إنْ كان العالـمُ لا يريد التدخّلَ أصلاً، ولا الرافضون للتدخّل قادرون على إقناعِ العالم بعدم التدخّل إنْ كان الأخيرُ قـد عقد العزمَ علـى التدخّل. فهذا الـ «الخـارج» لا يتدخّل إلا إنْ أراد أن يتدخّـلَ، وإن تدخّلَ فإنما يتدخّلُ انطلاقًا من رؤيته واستراتيجيّته ومصالحه. والأهمُّ أنّ مَنْ يدفع باتجاه التدخّل الخارجيّ هو سياساتُ النظام الحمقاء منذ اليوم الأول للثورة.

لذا المطلوبُ من المعارضة السوريّة وسائر القوى المجتمعيّة القيامُ بإدارةٍ حكيمةٍ لهذا التدخّل الحاصل، بالاستناد إلى مصالح الشعب السوريّ ككلٍّ، وإلى المصالح السوريّة العليا.
كذلك، فإنّ طلبَ التدخّل الدوليّ لحماية الشعب السوريّ من القتل هو من حيث المبدأ مطلبٌ أخلاقيٌّ إنسانيٌّ، وهو حقٌّ أساسيٌّ للشعب السوريّ، وهو يشبه تمامًا طلبَ المعونة الدوليّة عندما تقع كارثةٌ طبيعيّةٌ في بلدٍ ما. وهنا يجب اللجوءُ إلى القانون الدوليّ الإنسانيّ واستثمارُه بما يساعد على حمايةِ المدنيين، شريطةَ اندراج آليّاته تحت المصالح العليا للشعب السوريّ ووحدةِ سورية أرضًا وشعبًا.
لكنْ ينبغي في هذا الشأن التخلّي عن المثال الليبيّ في التعامل مع الحدث السوريّ، والعملُ على ترجمة مبدإ «التدخّل لحمايةِ المدنيين» الذي دخل أروقةَ الأمم المتّحدة والقانون الدوليّ عام ٢٠٠٥ حسب الوضعيّةِ السوريّة بكلّ جوانبها السياسيّةِ والجغرافيّة والسكّانيّة والتاريخيّة. أيْ ينبغي العملُ لإيجاد صيغةٍ جديدةٍ لترجمته، بما يحقّقُ الهدف المرجوَّ منه، ألا وهو منعُ النظام من الاستمرار في قمعه من جهةٍ، وتفادي التدخّل العسكريّ المباشر على الطريقة الليبيّة من جهةٍ ثانية.
أما الضغط الخارجيّ، على شاكلة مواقف وتصريحاتٍ وعقوبات خاصّة بالنظام وإرسال مراقبين عرب ودوليّين وإعلام أجنبيّ، فهو أمرٌ لا خلافَ عليه، بل هو ضروريٌّ لحمايةِ المدنيين. لكنْ يُفترض البحث عن وسائلَ وآليّاتٍ أكثر نجاعةً وتأثيرًا.

٨- كيف تنظر إلى المبادرة العربيّة ومبادرة كوفي عنان في ظلّ ارتفاع أصواتِ عديدةٍ في المعارضة تعلن فشلها؟

هاتان المبادرتان تشكّلان جوهرَ أيّ حلّ سياسيّ في سورية، إضافةً بالطبع إلى ضرورة التوافق على طبيعةِ المرحلة الانتقاليّة وملامح سورية المستقبل بين القوى السياسيّةِ والمجتمعيّة والاقتصاديّة. لذا نحن معنيّون ــ كمعارضة ــ بإنجاح هذه المبادرات، رغم معرفتي أنّ النظامَ لن يلتزم بها، لكنْ من الحكمة أن يصل العالمُ إلى القناعة التامّةِ أنّ المعرقلَ الوحيدَ لهذا الحلّ هو النظامُ السوريّ. على كلّ حال هذه المبادرات هي ما قدّمه العالمُ لنا في هذه اللحظة السياسيّة، والواضح أنّ هناك توافقًا دوليًّا وعربيًّا حولها. وبدلاً من شتم العالم والعرب، على المعارضةِ القيامُ بكلّ ما من شأنه فضحُ كذبِ النظام وخرقِه للمبادرات من جهة، وتقديمُ المساعدةِ للمتظاهرين والثوّار لتوسيع رقعةِ وجودهم وتغييرِ ميزانِ القوى الداخليّ لصالحهم أكثر فأكثر من جهةٍ ثانية. رحم الله إلياس مرقص الذي كان يقول: «مَنْ لا يطرق البابَ الضيّق لا يطرق أيَّ بابٍ»؛ فمن يترفّعُ عن القيام بالمهامّ البسيطة من المعيب أن يتنطّعَ للقيام بالمهامّ الكبيرة!

٩- ما توقّعاتك في المستقبل القريب والمتوسّط لسوريا؟

إنّ أبرزَ ما يميّز الوضعَ السوريَّ اليوم هو الاستعصاءُ وعدمُ وجودِ آفاقٍ واضحة. لا السلطةُ ولا الحراك الشعبيّ قادران على الحسم، في حين يتزايد تدهورُ الوضع السياسيّ والأمنيّ والمعيشيّ والاقتصاديّ.
في السياسة كلُّ شيءٍ محتمل، وما يزيد إمكانيّةَ انتصار احتمالٍ على آخرَ هو الظروفُ الموضوعيّة وإراداتُ البشر. بالنسبة إلى النظام السوريّ، أرى أنه أصبح خارج التاريخ، ولذلك ستلفظه قوانينُ التاريخ، بما يعني أنّ مسألةَ زواله مسألةُ وقت. وقد تحدث ظروفٌ تؤخّر زواله، لكنْ تعود قوانينُ التاريخ وتتحكّمُ بالسياسة والوقائع. هذا الرأي لا يعني أنّني أغلّبُ رغبتي وآمالي، بل لأنّ النظامَ في الواقع سقطتْ كلُّ مقولاته الإيديولوجيّة، وذهبتْ إلى غير رجعةٍ مقولةُ «الحزب القائد للدولة والمجتمع،» ومقولةُ «إلى الأبد،» وذهبتْ مع الثورة كلُّ عناصر الخوف التي زرعها النظامُ في السوريّين، وتكشّف النظامُ عن مجرّد طغمةٍ مستبدّةٍ وفاسدة، ولا يمكن نظامًا سياسيًّا أن يستمرَّ إنْ كانت شرعيّته مستمدّةً من عناصر القوّة العسكريّة والأمنيّة فقط.
النظام لن يستطيع الاستمرارَ ولو توقّفت الاحتجاجات؛ فقد خلق شروخًا هائلةً داخل المجتمع. والسبيل الوحيد الذي يمكنه تحقيقُ السلم الأهليّ والمصالحةِ الوطنيّة هو تطبيقُ برنامج العدالةِ الانتقاليّة. فإذا لم يذهب النظامُ، فإنّ آليّةَ الحقد والانتقام ستكون هي السائدةَ في المجتمع.
أعتقد أنّ الصامتين مقتنعون بهذا التوصيف، إلى جانب قسمٍ لا بأسَ به من الذين كانوا موالين للنظام: فهم فقدوا الثقةَ به، ويرون أنه جرَّهم إلى وضعٍ يُظهرهم داعمين لسياساته في القتل والتعذيب. وهنا يأتي السؤالُ المهمُّ: كيف يمكن أن يرحلَ النظام بأقلّ خسائرَ ممكنةٍ على الدولة والمجتمع، بحيث لا يكونُ مسارُ البلد هو الفوضى في حال رحيله؟ والإجابة عنه هي مهمّةُ كلّ السوريّين.

دمشق